

Distr.: General
6 February 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

برنامج العمل لعام ٢٠١٣

أولا - ولاية اللجنة

١ - ترد ولاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لعام ٢٠١٣ في قرارات الجمعية العامة ٢٠/٦٧ و ٢١/٦٧ و ٢٢/٦٧.

٢ - وقد أعربت الجمعية العامة في قرارها ٢٠/٦٧ المعنون "اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف"، عن تقديرها لما تبذله اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف من جهود في أداء المهام التي أسندتها إليها الجمعية العامة، وأحاطت علما بتقريرها السنوي، بما في ذلك الاستنتاجات والتوصيات القيّمة الواردة في الفصل السابع منه؛ وطلبت إليها أن تواصل بذل كل الجهود للعمل على أعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير المصير، ومساندة عملية السلام في الشرق الأوسط من أجل التوصل إلى حل الدولتين ضمن الحدود التي كانت قائمة قبل عام ١٩٦٧ وإيجاد تسوية عادلة لجميع المسائل المتعلقة بالوضع النهائي، وحشد الدعم والمساعدة الدوليين للشعب الفلسطيني، وأذنت للجنة بإدخال تعديلات على برنامج عملها المعتمد حسبما تراه مناسبا وضروريا في ضوء التطورات الحاصلة وتقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين وبعد ذلك. وطلبت الجمعية العامة أيضا إلى اللجنة أن تواصل إبقاء الحالة المتعلقة بقضية فلسطين قيد الاستعراض وأن تقدم إلى الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو الأمين العام تقارير ومقترحات، حسب الاقتضاء. وطلبت إلى اللجنة الاستمرار في تعاونها مع منظمات المجتمع المدني الفلسطينية وغيرها من منظمات المجتمع المدني وفي دعمها لها والاستمرار في إشراك مزيد من منظمات المجتمع المدني في



الرجاء إعادة استعمال الورق



أعمالها، بغية حشد التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني والدعم الدولي له، وبخاصة أثناء هذه الفترة الحرجة من عدم الاستقرار السياسي والمعاناة الإنسانية والأزمة المالية، سعياً إلى تحقيق الهدف الشامل المتمثل في تعزيز نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف والتوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين، التي تعد جوهر النزاع العربي - الإسرائيلي، استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومرجعيات مؤتمر مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية. ودعت الجمعية جميع الحكومات والمنظمات إلى التعاون مع اللجنة في أدائها مهامها، وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل تزويد اللجنة بجميع التسهيلات اللازمة في ذلك الصدد.

٣ - وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ٢١/٦٧ المعنون "شعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة"، أن يواصل تزويد الشعبة بالموارد اللازمة وأن يكفل استمرارها في تنفيذ برنامج عملها على النحو المبين بالتفصيل في القرارات السابقة ذات الصلة، وذلك بالتشاور مع اللجنة وبتوجيه منها. وطلبت إلى الشعبة مواصلة رصد التطورات المتعلقة بقضية فلسطين وتنظيم الاجتماعات والمؤتمرات الدولية في مختلف المناطق بمشاركة جميع قطاعات المجتمع الدولي، والاتصال والتعاون مع المجتمع المدني والبرلمانيين، وزيادة تطوير وتوسيع موقع "قضية فلسطين" على الإنترنت، ومجموعة وثائق نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين (UNISPAL)، وإعداد منشورات ومواد إعلامية بشأن مختلف جوانب قضية فلسطين ونشرها على أوسع نطاق ممكن، وزيادة تطوير وتعزيز برنامج التدريب السنوي لموظفي السلطة الفلسطينية للمساهمة في جهود بناء السلام الفلسطينية. وطلبت الجمعية العامة أيضاً إلى الشعبة أن تواصل، في إطار الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وبتوجيه اللجنة، تنظيم معرض سنوي عن حقوق الفلسطينيين أو مناسبة ثقافية، بالتعاون مع بعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة وشجعت الدول الأعضاء على مواصلة تقديم الدعم والتغطية الإعلامية على أوسع نطاق ممكن للاحتفال بيوم التضامن.

٤ - وطلبت الجمعية العامة إلى إدارة شؤون الإعلام، في قرارها ٢٢/٦٧ المعنون "البرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة بشأن قضية فلسطين"، أن تواصل، بالتعاون والتنسيق الكاملين مع اللجنة، ومع توشي المرونة اللازمة التي قد تتطلبها التطورات التي تمس قضية فلسطين، برنامجها الإعلامي الخاص لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، وبينت عدداً من الأنشطة المحددة التي سيجري الاضطلاع بها في إطار البرنامج.

٥ - واستعرضت اللجنة مختلف جوانب برنامج عملها وبرنامج عمل شعبة حقوق الفلسطينيين، فضلاً عن الولايات التي تنظمها. وستواصل إجراء تعديلات في هذا البرنامج خلال عام ٢٠١٣ لتوسيع نطاق استجابته للتطورات الحاصلة في عملية السلام والحالة في الميدان، فضلاً عن زيادة فعاليته في تعزيز ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

ثانياً - الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية

٦ - منذ تقديم تقرير اللجنة إلى الجمعية العامة، ظلت الحالة المتقلبة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، واستمرار الانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وحالة الجمود في العملية السياسية مدعاة للقلق الشديد^(١).

٧ - ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، تصاعدت بحدة أعمال العنف الجارية في غزة وحولها، والتي كانت في حالة تزايد، بعد اغتيال إسرائيل لرعيم كتائب عز الدين القسام. وخلال العملية العسكرية الإسرائيلية التي أعقبت ذلك، استهدفت الضربات الجوية حوالي ١٥٠٠ موقع في غزة، يوجد معظمها في مناطق مدنية مكتظة بالسكان. وتفيد الأنباء بأن ١٥٨ فلسطينياً، معظمهم من غير المقاتلين، منهم نساء وأطفال، قتلوا وجرح أكثر من ٢٠٠ شخص. وكان من بين الأهداف منازل لمقاتلين مزعومين، ومرافق لوسائل الإعلام وغيرها من البنى التحتية المدنية الأخرى. وشرد داخلياً أكثر من ١٠٠٠٠ فلسطيني من جراء المهجمات العسكرية الإسرائيلية ودمرت ٤٥٠ وحدة سكنية أو لحقت بها أضرار كبيرة. وخلال نفس الفترة أطلق ١٥٠٦ صواريخ من غزة على مراكز سكنية إسرائيلية. وقتل ستة إسرائيليين وجرح ٢٤٧ في أعمال عنف متصلة بالتراجع.

٨ - وكانت مشاركة المجتمع الدولي جزءاً لا يتجزأ من الجهود الرامية إلى التخفيف من حدة الأزمة ونزع فتيلها. وقام وزراء خارجية من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية وتركيا بزيارة تضامن إلى قطاع غزة. وأعقب الجهود الدبلوماسية المكثفة التي بذلها الأمين العام والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط ووزراء خارجية من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وغيرهم من قادة العالم، إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ برعاية مصرية، ينص على وقف أعمال القتال وتخفيف

(١) جرى بيان التطورات التي حدثت قبل ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ في تقرير اللجنة إلى الجمعية العامة (A/67/35).

بعض جوانب الحصار الإسرائيلي المفروض على غزة منذ عام ٢٠٠٧. وقد سرى وقف إطلاق النار إلى حد كبير. وتجري مفاوضات بشأن تنفيذ جوانب أخرى من الاتفاق. وعقد مجلس الأمن جلسة طارئة وعدة مشاورات خلال الأزمة ولكن إجراءات المجلس ظلت جامدة، باستثناء بيان صحفي (SC/10829) صدر في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

٩ - وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، اتخذت الجمعية العامة، خلال جلسة ألقى فيها الرئيس محمود عباس كلمة، القرار ١٩/٦٧، الذي منح فلسطين مركز الدولة المراقبة غير العضو في الأمم المتحدة. وقد اتخذ القرار بأغلبية ساحقة هي ١٣٨ صوتاً مقابل ٩ أصوات وامتناع ٤١ عضواً عن التصويت واعتُبر على نطاق واسع إنجازاً متعدد الأطراف ذا أهمية كبيرة لفلسطين. وأيد أعضاء اللجنة القرار بأغلبية ساحقة وأظهروا تضامنهم مع فلسطين. وقام عضوان من أعضاء اللجنة، شاركوا على مستوى وزراء الخارجية وألقيا كلمتين أمام الجمعية العامة قبل التصويت، بتأييد القرار تأييداً قوياً، فأيدوا بالتالي حق دولة فلسطين غير القابل للتصرف في اعتراف دولي أوسع نطاقاً. غير أن رد فعل الحكومة الإسرائيلية على القرار كان سلبياً وتمثل في اتخاذ مجموعة التدابير العقابية التي شملت تسريع وتيرة وتكثيف حملتها الاستيطانية غير الشرعية ومصادرة عائدات الضرائب الخاصة بالسلطة الفلسطينية، بذريعة سداد ديونها المتعلقة بالكهرباء المستحقة لإسرائيل، ولكنه تدير أعلن بوضوح أنه انتقام بسبب اتخاذ الجمعية العامة للقرار ١٩/٦٧.

١٠ - وأقرت حكومة إسرائيل خططاً لبناء حوالي ٣ ٠٠٠ وحدة سكنية في المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وقررت التعجيل ببناء ٦ ٥٠٠ وحدة استيطانية سبقت الموافقة عليها. كما قررت الإفراج عن خطط لبناء مستوطنة في منطقة حرجة يشار إليها عادة باسم المنطقة "E-1" وهي مستوطنة من شأنها، في حال إكمال بنائها، أن تجعل اتصال مناطق دولة فلسطينية شبه مستحيل. وكانت الاستجابة الدبلوماسية الدولية قوية، إذ استدعت وزارات خارجية في عواصم في أوروبا وفي أماكن أخرى سفراء إسرائيل للاحتجاج على هذه الخطوات الاستفزازية. غير أن الإجراءات الرسمية في مجلس الأمن ظلت معطلة. وهكذا، في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أدلى جميع أعضاء مجلس الأمن، باستثناء عضو واحد، ببيانات عامة تنتقد الإعلانات الاستيطانية الاستفزازية التي صدرت عن إسرائيل مؤخراً واستمرار الانتهاكات وتطالب بوضع حد فوري لجميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

١١ - وأدى حجز إسرائيل لما يزيد على ١٠٠ مليون دولار من إيرادات التخليص الجمركي الفلسطينية، إضافة إلى التأخر في تقديم المساعدة المالية الطارئة المعلنة من عدد من

البلدان العربية، إلى تفاقم عجز الميزانية الخطير أصلا الذي تعاني منه السلطة الفلسطينية، مما يمس بقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بأداء المرتبات وتقديم الخدمات العامة الأساسية. ونتج أثر محدود عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للتخفيف من حدة الأزمة عن طريق الحصول على قروض مؤقتة من المصارف الخاصة. ووقعت إضرابات واحتجاجات أخرى من جانب الموظفين الحكوميين في ما يتصل بحالات التأخير في دفع المرتبات.

١٢ - وترحب اللجنة باتخاذ الجمعية العامة للقرار ١٩/٦٧ الذي يمنح فلسطين مركز الدولة المراقبة غير العضو في الأمم المتحدة. وتعرب عن الأمل في أن يساعد الواقع السياسي الجديد على تهيئة أساس أكثر إنصافا تنطلق وتتقوى منه مجددا عملية السلام في الشرق الأوسط. ومن شأن هذا التطور أن يعزز احترام القانون الدولي والمساءلة عن انتهاكاته عن طريق تحسين سبل الوصول إلى سبل الانتصاف القانونية. وتأمل اللجنة في أن يعطي هذا القرار أيضا الحافز الضروري على النظر العاجل والإيجابي في الطلب المقدم من دولة فلسطين للعضوية في الأمم المتحدة المعروض على مجلس الأمن منذ ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

١٣ - وبعد رصد الحالة عن كثب، تود اللجنة أن تعرب عن بالغ قلقها من الأزمة المالية الخطيرة التي تواجه حكومة دولة فلسطين والتي تقوض الإنجازات التي حققها برنامجها لبناء المؤسسات الوطنية. وتدين اللجنة بقوة استيلاء إسرائيل على العائدات الفلسطينية، بغض النظر عن ذريعة ذلك، وتدعو إلى نقلها فورا وفقا لبروتوكول باريس. وينبغي أن تسوى جميع المطالبات المالية المعلقة من خلال الآليات الثنائية المنشأة لهذا الغرض. وتدعو اللجنة المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، إلى إجبار إسرائيل على الوفاء بالتزاماتها الواجبة وحماية تدفقات الإيرادات الفلسطينية من الحجز في المستقبل. وفي نفس الوقت الذي تعرب فيه اللجنة عن عظيم امتنانها للجهات المانحة التي قدمت مساعدة حيوية إضافية في الفترة الأخيرة، رغم البيئة المالية الصعبة، تدعو أيضا جميع الجهات المانحة التي لم تقدم بعد المعونة المعلنة إلى التعجيل بتقديمها.

١٤ - وتؤكد اللجنة من جديد أن عمليات بناء المستوطنات جميعها، بما في ذلك ما يسمى "النمو الطبيعي" غير قانونية ويجب أن تتوقف على الفور. كما يجب إلغاء التدابير المتخذة لإضفاء الشرعية بأثر رجعي على البؤر الاستيطانية في انتهاك للأحكام ذات الصلة من اتفاقية جنيف الرابعة وخريطة الطريق. فالأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية الأخيرة، ولا سيما تلك المتعلقة بالمنطقة "E-1" تشكل تهديد خطيرا بشكل خاص على الحل القائم على وجود دولتين. ويسلم الجميع، باستثناء إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأن المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك المستوطنات في القدس الشرقية، غير قانونية بموجب القانون

الدولي، وتنتهك العديد من القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة، وتعارض مع التزامات إسرائيل بموجب خريطة الطريق. وتشكل الأنشطة الاستيطانية انتهاكات جسيمة في إطار اتفاقية جنيف الرابعة وجرائم حرب في إطار المادة ٨ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وترى اللجنة أنه بالإضافة إلى أن بناء المستوطنات أمر غير قانوني، فإنه يؤدي أيضا إلى تقويض الثقة بين الجانبين ويعرقل إمكانية استئناف مفاوضات ذات مصداقية بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني من أجل إيجاد حل عادل في ما يتصل بجميع المسائل المتعلقة بالوضع النهائي. ويتمثل الهدف من هذه المفاوضات في وضع حد للاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧، إلا أن مواصلة توسيع المستوطنات القائمة وبناء مستوطنات جديدة يجعل هذا الهدف متعذر التحقيق بصورة متزايدة. وعلاوة على ذلك، تؤدي المستوطنات إلى تأجيج التوترات، وتطيل أمد النزاع، وتقود إلى العنف، ولا سيما من جانب المتطرفين من المستوطنين الإسرائيليين. وتشكل أيضا الأنشطة الاستيطانية انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وتعوق التنمية الاجتماعية الاقتصادية للشعب الفلسطيني. وترحب اللجنة في هذا الصدد بالجلسات التي عقدها في عمان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ البعثة الدولية لتقصي الحقائق المعنية بالمستوطنات الإسرائيلية التي أوفدها مجلس حقوق الإنسان، وتعرب في الوقت نفسه عن استيائها من عدم التعاون من جانب إسرائيل. وتتطلع اللجنة إلى تقرير بعثة تقصي الحقائق إلى المجلس في آذار/مارس ٢٠١٣، وإلى النظر في الاستنتاجات والتوصيات الواردة فيه.

١٥ - وما فتئت اللجنة تشعر بالقلق البالغ إزاء استفحال الحالة في القدس الشرقية المحتلة وما حولها. فالسلطة القائمة بالاحتلال تواصل إجراءاتها غير القانونية في المدينة المقدسة، بما في ذلك هدم المنازل ومصادرة الأراضي وتوسيع المستوطنات وإلغاء حقوق الإقامة وممارسة أنشطة استفزازية في المواقع المقدسة وطرد السكان الفلسطينيين. ولا يعترف المجتمع الدولي بادعاءات إسرائيل الأحادية الجانب بامتلاك كامل مدينة القدس ولا يزال يرفض ضم إسرائيل للقدس الشرقية ويعتبره غير مشروع. وتظل القدس الشرقية جزءا لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧. وإن جميع الإجراءات التي تتخذها إسرائيل والتي تغير أو تهدف إلى تغيير التكوين الديمغرافي للمدينة وطابعها ومركزها تعتبر لاغية وباطلة وغير قانونية بموجب القانون الدولي. ومركز مدينة القدس تحدده وتعالجه بجلاء وعلى نحو لا لبس فيه قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، ويجب على السلطة القائمة بالاحتلال أن تلتزم بها وتحترمها. وإن الإجراءات غير القانونية التي تتخذها إسرائيل تحول دون حدوث أي تحسن ملموس في الحالة القائمة على الأرض المحتلة بأسرها، إذ تمضي في تصعيد التوترات وتلقي شكوكا خطيرة حيال النوايا الحقيقية للقيادة الإسرائيلية في ما يتعلق

بمصلحتها المعلنة في المفاوضات بشأن تسوية دائمة على أساس الحل القائم على وجود دولتين وفقاً لحدود ما قبل عام ١٩٦٧.

١٦ - وبالإضافة إلى توسيع المستوطنات باستمرار، فإن الغارات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، ما زالت تكاد تكون حدثاً يومياً. ونتيجة لتلك العمليات، سقط قتلى في صفوف المدنيين الفلسطينيين وأصيب مئات الآخريين بجراح أو تعرضوا للاعتقال. وبات في تزايد عدد الفلسطينيين الذين تعتقلهم قوات الاحتلال الإسرائيلية وتستنتقهم، بمن فيهم الأطفال. وتتواصل عمليات هدم المنازل في "المنطقة جيم" في الضفة الغربية، مما أدى إلى تشريد الفلسطينيين بوتيرة تثير الجزع، ولا سيما في منطقتي القدس وغور الأردن. وتتواصل إسرائيل عرقلة التنمية الاقتصادية الفلسطينية الطبيعية ومشاريع المساعدة الدولية في المنطقة جيم. ولا تزال أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون وتدمير ممتلكات الفلسطينيين مصدر قلق بالغ أيضاً. وأما الجرائم التي يرتكبها المستوطنون، مثل اقتلاع الآلاف من أشجار الزيتون التي يملكها الفلسطينيون، وأعمال التخريب والسرقة وإضرار النيران وتدنيس المقابر وأماكن العبادة ومضايقة الفلسطينيين وتخويفهم، فهي في تزايد ويبدو أن السلطات الإسرائيلية تتساهل معها في معظم الأحيان، حيث إنها تتقاعس عن محاسبة المستوطنين عما يقترفونه من جرائم وأعمال عنف في حق المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم.

١٧ - وتسبب الاعتداء العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ في خسائر فادحة من حيث الأرواح والأضرار المادية، مما يبرز أن الحالة في غزة ما زالت غير مستقرة بشكل خطير ولا تطاق. ولم تنفذ بعد الأحكام الرئيسية من قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، في حين أن الكثير من البنيات التحتية والمنازل التي دمرت في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لم تُبنَ من جديد. ومع أن اللجنة تشيد بالجهود الدبلوماسية التي بذلتها مصر والأمين العام وغيره من قادة العالم، الذين اضطلعوا بدور حاسم في تحقيق وقف أعمال القتال، فإنها تشعر بالجزع من جمود مجلس الأمن في الفترة التي سبقت الأزمة الأخيرة وخلال هذه الأزمة. ولا تزال اللجنة تشعر بالقلق العميق إزاء الحالة الحرجة في قطاع غزة، ولا سيما نتيجة لاستمرار الحصار المفروض من إسرائيل الذي لا يزال يؤثر تأثيراً سلبياً على الأحوال الاجتماعية والاقتصادية، ويعوق انتعاش الاقتصاد، في ظل استمرار ارتفاع معدلات البطالة والفقر، ويعرقل إعادة البناء. ورغم ملاحظة ما قامت به حكومة إسرائيل مؤخراً من تخفيف للقيود المفروضة على الصيد في المياه الإقليمية لغزة والزراعة قرب السياج الحدودي، والموافقة على دخول محدود لمواد البناء الخاصة بالمشاريع من غير تلك التي تنفذها المنظمات الدولية، تشدد اللجنة على أن تلك التدابير ما زالت غير كافية إلى حد كبير بالمقارنة مع الاحتياجات

الفعالية اللازمة لإعادة البناء. وتؤكد اللجنة أنه لا بد من اتخاذ تدابير شاملة لإعادة اقتصاد غزة إلى وضعه الطبيعي وتنشيطه. ومن اللازم الشروع دون إبطاء في عملية إصلاح وإعادة بناء آلاف المنازل والمدارس والمستشفيات التي تهدمت وتضررت أثناء الهجمات العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة التي جرت من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. ويتعين إنهاء عزل قطاع غزة عن بقية الأرض الفلسطينية وعن المجتمع الدولي بإعادة فتح المعابر بانتظام وبصفة مستمرة من أجل مرور الأشخاص والبضائع على حد سواء، بما يشمل الصادرات من غزة، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ملزمة بتهيئة الظروف اللازمة، بما في ذلك دفع تعويضات لإعادة إعمار الهياكل الأساسية المدنية التي دُمّرت أثناء حرب ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وخلال نزاع تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وتشدد اللجنة أيضا على الأهمية الحاسمة للمساعدة التي يقدمها المانحون الدوليون من أجل تشغيل مؤسسات الدولة الفلسطينية خلال الأزمة الراهنة. وتحث الجهات المانحة الدولية على مواصلة تقديم المساعدة والتصدي على نحو عاجل للحالة الإنسانية والاقتصادية في قطاع غزة.

١٨ - وتدين اللجنة قيام قوات الاحتلال الإسرائيلية بقتل الفلسطينيين خارج نطاق القضاء، مما يسفر في معظم الأحيان عن وقوع خسائر بين المدنيين. وتعرب أيضا عن شجبها لهجمات الصواريخ التي تشن على إسرائيل وتدعو إلى قيام الجماعات الفلسطينية المسلحة بوقف هذه الأنشطة. وتؤكد اللجنة من جديد أنه يتعين على جميع الأطراف احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، تناشد اللجنة الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة أن تفي بالتزاماتها وفقا للمادة المشتركة ١ التي تلزم الأطراف باحترام الاتفاقية وكفالة احترامها في جميع الظروف، وذلك بأن تعقد مؤتمرا للأطراف المتعاقدة السامية بهدف تحديد التدابير الجماعية العملية اللازمة لاتخاذها لإنفاذ الاتفاقية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

١٩ - وتؤيد اللجنة بقوة وتدعو لاستئناف مفاوضات الوضع الدائم بين إسرائيل ودولة فلسطين على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومرجعية مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية. ويمثل الدعم المتواصل من المجتمع الدولي، بما في ذلك من مجلس الأمن والجمعية العامة وفقا لواجبهما في إطار أحكام الميثاق، أمرا بالغ الأهمية للمضي قدما في المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية بشأن جميع قضايا الوضع الدائم. وترحب اللجنة باستنتاجات المجلس الأوروبي في ما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط، المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. واستئناف مفاوضات سلام موضوعية تجري بحسن نية على أساس معايير

واضحة وفي إطار زمني محدد سيتطلب التزاما حقيقيا من جانب حكومة إسرائيل بالحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧، والتقيّد بالتزاماتها بموجب خريطة الطريق. فأولا وقبل كل شيء، يتعين على إسرائيل أن توقف أي توسيع للمستوطنات، حيث إن هذه المستوطنات غير مشروعة وتتناقض بصورة مباشرة مع أهداف عملية السلام. وينبغي تعزيز هذه الخطوات الأساسية بتحسينات ملموسة في الحالة على أرض الواقع. ويتعين على إسرائيل أن تضع حدا للجرائم التي يرتكبها مستوطنوها في حق الفلسطينيين، وللقمع العنيف الذي تمارسه في حق المتظاهرين الفلسطينيين المسالمين، والغارات العسكرية التي تُشن على المناطق الخاضعة للسيطرة الفلسطينية، وعمليات اعتقال وسجن المدنيين الفلسطينيين. ويتعين على إسرائيل أن تتراجع فورا عن تدابير الاحتلال الأخرى، من قبيل الحصار المفروض على غزة وشبكة الحواجز الطرقية ونقاط التفتيش، وأن تنقل المنطقة جيم إلى الولاية القضائية الفلسطينية على النحو المتوخى في الاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني المؤقت المتعلق بالضفة الغربية وقطاع غزة.

٢٠ - ولا تزال اللجنة تعارض بشدة بناء الجدار بشكل غير قانوني في الضفة الغربية، بما في ذلك في القدس الشرقية وحولها، وترى أن هذا النشاط يتعارض مع هدف التوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين وإيجاد حل عادل ودائم. وفي هذا الصدد، تدعو اللجنة إلى الاحترام التام لفتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ ولقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وإلى الوقف التام لبناء الجدار الذي تسبب في أضرار اجتماعية واقتصادية على نطاق واسع وأدى إلى تشريد آلاف الفلسطينيين، وهو يعرقل حرية التنقل والوصول إلى الأراضي الزراعية والخدمات العامة، ويقوض على نحو خطير اتصال الأرض وسلامتها.

٢١ - وما زالت اللجنة قلقة إزاء محنة آلاف السجناء السياسيين الفلسطينيين الذين ما زالوا في السجون ومراكز الاحتجاز الإسرائيلية وإزاء استمرار إسرائيل في اعتقال المزيد من الفلسطينيين في الغارات اليومية. ومما يثير القلق بوجه خاص حالة السجناء الذين ما زالوا في إضراب طويل الأجل عن الطعام، وقد تدهورت صحتهم إلى درجة تعرض حياتهم لخطر وشيك. وتذكر اللجنة إسرائيل بأنها تتحمل كامل المسؤولية عن رفاههم في إطار القانون الدولي. وترى اللجنة أنه يجب على إسرائيل أن تفرج، فورا ومن دون شروط، عن جميع الفلسطينيين الذين لا يزالون في الأسر، بمن فيهم الأطفال والنساء وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني المسجونون من قبل. وتشدد اللجنة أيضا على ضرورة قيام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بوقف جميع تدابير العقاب الجماعي المفروضة على الشعب الفلسطيني، في انتهاك مباشر للقانون الدولي.

٢٢ - ولا تزال اللجنة على موقفها الذي يتمثل في أن السبب الرئيسي للتراخ الإسرائيلي الفلسطيني هو الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع للأرض الفلسطينية وحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه غير القابلة للتصرف، وعلى رأسها حقه في تقرير المصير. ويتعين إنهاء الاحتلال من دون شروط، وهو ما من شأنه أن يسمح للشعب الفلسطيني بإقامة دولة مستقلة على جميع الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، وممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، وأن يتيح تحقيق حل عادل لجميع القضايا الجوهرية المتبقية، بما فيها محنة اللاجئين الفلسطينيين، على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع. وترى اللجنة أن الحل القائم على وجود دولتين ينبغي أن يستند إلى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، و ١٨٥٠ (٢٠٠٨). واللجنة على اقتناع بأن المشاركة الدولية الجادة والمستمرة هي السبيل الوحيد لتحقيق تسوية سلمية وتفاوضية لجميع القضايا العالقة وإبطال الدعم المتزايد للقوى المتشددة التي تشجع العنف والنهج الأحادية الجانب لإنهاء النزاع الذي ليس له حل عسكري. ولا تزال اللجنة على التزامها بالمساهمة بشكل بناء وفعال في سائر الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية وفي تعزيز هذه الجهود من خلال ولايتها.

٢٣ - ولا تزال اللجنة تشعر بالقلق من أن الانقسامات بين الفصائل الفلسطينية تؤثر تأثيراً عميقاً في مصالح الشعب الفلسطيني الوطنية الشرعية وطموحاته لإقامة دولته والعيش في سلام، وترحب بالاجتماعات التي عُقدت في الآونة الأخيرة بين قادة فتح وحماس وقام بتسييرها رئيس مصر، وأفضت إلى عدد من الالتزامات العملية من أجل الإسراع بتنفيذ اتفاق المصالحة بحسن نية. وتؤكد اللجنة من جديد دعوتها جميع الأطراف إلى بذل جهود نشطة من أجل تحقيق الوحدة بناء على التوافق السائد في الآراء على وجوب التوصل إلى حل يقوم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وتسوية جميع قضايا الوضع النهائي الأساسية، وهي قضايا اللاجئين الفلسطينيين والقدس والمستوطنات والحدود والمياه والأمن.

٢٤ - ولا تزال اللجنة تؤيد مبادرات بناء المؤسسات والدولة الفلسطينية والجهود الرامية إلى تحقيق استقلال الدولة الفلسطينية، وتدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة مساعدته لهذا المسعى وتوسيع نطاقها. وتؤيد اللجنة دعوة الرئيس عباس الدول الأعضاء التي لم تعترف بعد بالدولة الفلسطينية إلى القيام بذلك. وترى اللجنة أن رفع مركز دولة فلسطين في الأمم المتحدة من كيان مراقب إلى مركز دولة مراقبة غير عضو حدث تاريخي يتيح لدولة فلسطين فرصاً جديدة لإشراك كيانات منظومة الأمم المتحدة في الجهود الرامية إلى تسوية النزاع، والدفاع عن أعمال حقوق الشعب الفلسطيني وتعزيزها، وتحسين ظروفه الاجتماعية الاقتصادية.

٢٥ - وتؤكد اللجنة مجدداً أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تحافظ على مسؤوليتها الدائمة فيما يتعلق بجميع جوانب قضية فلسطين، حتى يتم حلها من جميع جوانبها وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وقواعد القانون الدولي. وستواصل اللجنة، كما طلبت الجمعية العامة، إبقاء الحالة قيد الاستعراض وتشجيع المجتمع الدولي على إجراء تحليل ومناقشة لهذه المسائل بطريقة بناءة.

ثالثاً - المسائل ذات الأولوية في برنامج عمل اللجنة لعام ٢٠١٣

٢٦ - ترى اللجنة أن عملها وبرنامج الأنشطة الذي كلفت به شعبة حقوق الفلسطينيين يمثلان إسهاماً هاماً من الأمم المتحدة ودولها الأعضاء في السعي من أجل التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وستواصل اللجنة العمل من أجل زيادة الوعي على الصعيد الدولي فيما يتعلق بمختلف جوانب قضية فلسطين، وحشد الدعم الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني وللتوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين. وسيظل عملها منصباً، خلال عام ٢٠١٣، على تشجيع توصل الرأي العام الدولي إلى فهم أفضل لأهمية إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإعمال الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، فضلاً عن الحاجة الماسة إلى تحقيق الحل القائم على وجود دولتين.

٢٧ - وترى اللجنة أن اتخاذ الجمعية العامة للقرار ١٩/٦٧ الذي يمنح دولة فلسطين مركز الدولة المراقب غير العضو في الأمم المتحدة أوجد حقيقة ملموسة جديدة في الشرق الأوسط لها عواقب بعيدة المدى على الفلسطينيين والإسرائيليين والمجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة. وستشجع اللجنة على إجراء تحليل شامل للآثار القانونية والسياسية والدبلوماسية والاقتصادية المترتبة على القرار من أجل الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من الفرص التي يتيحها مع الحفاظ على ما وُلد من زخم والحد من المخاطر. وستدعم اللجنة الجهود التي تبذلها القيادة الفلسطينية للحصول على اعتراف دولي واسع النطاق بدولة فلسطين ضمن حدود عام ١٩٦٧.

٢٨ - وعلى غرار ما حدث في السنوات السابقة، ستواصل اللجنة دعمها للشعب الفلسطيني وتحقيق حل الدولتين من خلال مجموعة متنوعة من الأنشطة. وستعمل اللجنة على التوعية بمنجزات المبادرة الفلسطينية المعنونة "فلسطين: إنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة" التي أرست أسس دولة تؤدي وظائفها، وستحشد الدعم الدولي العاجل من أجل التخفيف من الأزمة المالية الحادة وصون مكتسبات برنامج بناء الدولة والاستفادة منها. وستواصل اللجنة حشد المعونة الدولية لتخفيف حدة الأزمة الإنسانية في قطاع غزة، والحفز على إنعاش الاقتصاد الفلسطيني، والحث على توسيع نطاق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب

الفلسطيني. وتواصل التوعية بالتكاليف الهائلة المتراكمة بسبب الاحتلال الإسرائيلي الذي طال أمده والتي يتحملها الاقتصاد الفلسطيني والجهات المانحة الدولية، وستعمل على بحث السبل الكفيلة بأن تُفعّل، في إطار الأمم المتحدة، توصيات الحلقة الدراسية للأمم المتحدة المعنية بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، المعقودة في عام ٢٠١٢، من أجل توثيق الخسائر، وذلك حتى يتسنى مساءلة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في إطار القانون الدولي وإجبارها على دفع التعويضات. وستعمل على توجيه الانتباه إلى محنة النساء والأطفال الفلسطينيين، وهم الشريحة الأضعف داخل المجتمع الفلسطيني، الذين يقاسون من جراء الاحتلال. وستسلط اللجنة الضوء على مسؤولية السلطة القائمة بالاحتلال عن إنهاء سياساتها وممارساتها غير القانونية، وخاصة النشاط الاستيطاني وتشديد الجدار وشق تدابير العقاب الجماعي، وعرقلة التنمية الفلسطينية ولا سيما في المنطقة جيم والقدس الشرقية. وستواصل اللجنة دعمها الرامي إلى تنشيط المشاركة الدولية الفعالة، بوسائل منها اللجنة الرباعية والشركاء الإقليميون والمشاركة الشخصية المتواصلة للأمين العام ومنسق الأمم المتحدة الخاص المعني بعملية السلام في الشرق الأوسط.

٢٩ - وتولي اللجنة أهمية كبيرة لتعزيز التعاون والتنسيق بين إدارة شؤون الإعلام وشعبة حقوق الفلسطينيين في تنفيذ ولاية كل منهما. وقد طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٢٢/٦٧ إلى الإدارة، في جملة أمور، مواصلة إصدار المنشورات والمواد السمعية البصرية بشأن مختلف جوانب قضية فلسطين في جميع الميادين وتضمينها آخر المستجدات، بما في ذلك المواد المتصلة بالتطورات الأخيرة التي لها أهمية في هذا الصدد، ولا سيما الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين. وستواصل اللجنة التعاون مع الإدارة على تنفيذ مختلف الأنشطة التي يصدر بها تكليف.

٣٠ - وستواصل اللجنة سعيها إلى تشجيع البلدان والمنظمات التي لم تشارك حتى الآن مشاركة كاملة في برنامج عملها على القيام بذلك.

رابعاً - أنشطة اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين

ألف - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

٣١ - ستواصل اللجنة، عملاً بالولاية المنوطة بها، إبقاء الحالة المتعلقة بقضية فلسطين قيد الاستعراض والمشاركة في الجلسات ذات الصلة بالموضوع التي تعقدها الجمعية العامة ومجلس الأمن. وستواصل اللجنة أيضاً رصد الحالة على أرض الواقع وتوجيه انتباه المجتمع الدولي إلى

التطورات البالغة الأهمية التي قد تحدث داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتستلزم إجراء دولياً.

٣٢ - وستواصل اللجنة دعمها لمؤسسات وكيانات منظومة الأمم المتحدة في عملها الرامي إلى مساعدة الشعب الفلسطيني في مختلف الميادين، وتشجيع التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين. وستواصل اللجنة في غضون السنة التعاون مع هذه المؤسسات والكيانات لتنفيذ ولايتها، وستدعوها إلى المناسبات الدولية التي تنظم تحت رعايتها.

٣٣ - وستواصل اللجنة، من خلال مكتبها، المشاركة حسب الاقتضاء، في الاجتماعات الحكومية الدولية وغيرها من المؤتمرات والاجتماعات ذات الصلة بالموضوع. وتعتبر اللجنة هذا النشاط جانباً مهماً من جوانب عملها لتعزيز الدعم الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

٣٤ - وستواصل اللجنة، بالتعاون مع البعثة المراقبة الدائمة لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة، الاتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية وغيرها من المؤسسات، بالإضافة إلى المجتمع المدني، في المناطق الخاضعة لولايتها، وباقي الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وعلى غرار الممارسة السائدة في السنوات السابقة، ستواصل اللجنة دعوة الشخصيات البارزة ووكالات الأمم المتحدة ومثلي المجتمع المدني إلى حضور اجتماعاتها في مقر الأمم المتحدة لزيادة إثراء المحتوى الموضوعي لمداولاتها وحفز المزيد من التفاعل. وسيطلب المكتب من شعبة حقوق الفلسطينيين إجراء المزيد من الدورات التوجيهية المتعلقة بأعمال اللجنة والشعبة لصالح الموظفين الجدد في البعثات الدائمة، حسب الاقتضاء.

٣٥ - وسيواصل مكتب اللجنة مشاوراته مع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية المهمة ببرنامج عمل اللجنة. ومن شأن هذه المشاورات أن تحقق تفهماً أفضل لولاية اللجنة وأهدافها.

باء - الاجتماعات والمؤتمرات الدولية

٣٦ - ترى اللجنة أن برنامجها للاجتماعات والمؤتمرات الدولية الذي تنفذه الشعبة يساهم في تركيز انتباه الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، ومنظمات المجتمع المدني، وعامة الجمهور على الضرورة الملحة لتحقيق حل الدولتين وحشد المساعدات للشعب الفلسطيني. وتعتمد اللجنة من خلال برنامج اجتماعاتها الدولية لعام ٢٠١٣ العمل على مواصلة حشد دعم واسع النطاق للحل السلمي للتراع، استناداً إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع. وستواصل اللجنة إشراك الحكومات والبرلمانيين والمجتمع المدني،

بما في ذلك الشباب والنساء، لحشد الدعم للتوصل إلى حل عادل للتراع. وبمساعدة من كيانات الأمم المتحدة الموجودة في الساحة، ستتصل بأشد الناس تضرراً من الوضع الراهن، وهم اللاجئون والفلسطينيون الذين يرزحون تحت الاحتلال، وبفئات جديدة من بينها فئة الشباب وقياداتها، وبأفراد من الجمهور الإسرائيلي، لإشراكهم في البحث عن حلول، ولتشجيع الحوار وإقامة مشاريع مشتركة ولكسب تأييدهم لتسوية يتم التوصل إليها بالتفاوض بين قادتهم وبدعم من المجتمع الدولي.

٣٧ - وسترکز اللجنة برنامج اجتماعاتها ومؤتمراتها الدولية في عام ٢٠١٣، على أمور منها توسيع نطاق الدعم الدولي لاستئناف مفاوضات الوضع الدائم من أجل التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وسلمية للتراع الإسرائيلي الفلسطيني، الذي يمثل جوهر التراع العربي الإسرائيلي. وستسهم الاجتماعات في تهيئة مناخ موات لإجرائها بحسن نية. وإجراء دراسة شاملة للآثار المترتبة على قرار الجمعية العامة ١٩/٦٧ في إطار القانون الدولي سيولد فهما دوليا أوضح للحقوق والالتزامات القانونية الناشئة عن القرار، وسيساعد على تحديد خيارات جديدة لضحايا الأفعال غير المشروعة من أجل التماس سبل الانتصاف في كنف الإطار القانوني الدولي. وتعتزم اللجنة مواصلة توجيه انتباه المجتمع العالمي إلى التطورات التي تحدث على أرض الواقع، ولا سيما الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وضرورة إجبار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على إنهاء حملتها الاستيطانية، بالإضافة إلى جميع سياساتها وممارساتها غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وإلى الالتزام القانوني للأطراف الثالثة بعدم تقديم الدعم أو الإسهام في ما ترتكبه إسرائيل من انتهاكات للقانون الدولي، وإلى المسؤولية عن محاسبة السلطة القائمة بالاحتلال على تلك الانتهاكات. وستقدم اللجنة الدعم للإجراءات السلمية التي سيضطلع بها المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم لتحدي إفلات إسرائيل من العقاب والترويج لمفهوم مساءلة إسرائيل عن الأعمال غير القانونية التي تقوم بها ضد الشعب الفلسطيني. وستولي اللجنة اهتماما خاصا لتسليط الضوء على محنة أشد الفلسطينيين تضررا، بمن فيهم اللاجئون الفلسطينيون والفلسطينيون الذين يعيشون في غزة والأسرى السياسيون الفلسطينيون. وستواصل اللجنة حشد التأييد لجهود دولة فلسطين في مجال بناء المؤسسات والدولة ولجميع الجهود الأخرى الرامية إلى تيسير استقلال الدولة الفلسطينية وبقائها. وتود اللجنة أن تسهم في الجهود الرامية إلى وضع حد لما يحدث على كلا الجانبين من تحريض، وأن تكون بمثابة منتدى لسماع مختلف وجهات النظر والتوفيق بينها، وأن تقوم، بمساعدة من المجتمع المدني، بالترويج لثقافة السلام على أرض الواقع. وستعمل أيضاً على دعم وتعزيز تمكين المرأة والمنظمات النسائية في هذه العملية.

٣٨ - وستبذل اللجنة قصارى جهدها في عام ٢٠١٣، بالتعاون مع البلدان المضيفة المحتملة والمنظمات والدوائر ذات الصلة التابعة للأمانة العامة، لكي تضمن نجاح برنامج اجتماعاتها ومؤتمراتها. وستضع اللجنة نصب عينها، لدى قيامها بذلك، ضرورة الاقتصاد واستخدام الموارد بأقصى درجة من فعالية التكلفة، والحد من تأثير المنظمة في البيئة. وستدعو شعبة حقوق الفلسطينيين إلى تبسيط الوثائق مع الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من تكنولوجيا المعلومات الحديثة. وستقوم بتعبئة وسائط التواصل الاجتماعي وأصحاب المدونات الإلكترونية من أجل تشجيع التغطية العالمية والتفاعل خلال هذه المناسبات بطريقة فعالة من حيث التكلفة. وتعرب اللجنة عن تقديرها البالغ لمشاركة الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وكيانات منظومة الأمم المتحدة والبرلمانيين والمجتمع المدني في هذه المناسبات. وتشجعها على مواصلة مشاركتها ودعمها من أجل إيجاد حل عادل للنزاع وعلى زيادة مستوى تلك المشاركة والدعم. وستسعى إلى تحقيق المساواة بين الجنسين والتوازن الجغرافي بين الخبراء المدعوين، وستقوم بتعبئة مشاركة نشطة للحكومات من جميع المجموعات الإقليمية. وستواصل اللجنة تنفيذ هذا البرنامج من أجل تعزيز الدعم لإعمال الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وفقا للشرعية الدولية. وستعمل اللجنة عن طريق مكتبها على إجراء تقييم دوري لنتائج الاجتماعات والمؤتمرات الدولية والبت، حسب الاقتضاء، في الخطوات التي يمكن اتخاذها لتعزيز مساهمتها في تحقيق الأهداف التي كلفت اللجنة بتحقيقها، وستبسط شكل اجتماعاتها ووثائقها، وستزيد التغطية الإعلامية والحضور والتفاعل. وستعمم التوصيات العملية الصادرة عن المؤتمرات والاجتماعات على أعضاء الأمم المتحدة ككل وستقوم باستعراضها بصورة منتظمة بغية اتخاذ إجراءات للمتابعة، حسب الاقتضاء.

٣٩ - وتعزم اللجنة تنظيم الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التالية في عام ٢٠١٣:

- حلقة الأمم المتحدة الدراسية المعنية بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، في روما في مقر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، يومي ٢٧ و ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣، وتليها مشاورات مع المجتمع المدني في ١ آذار/مارس ٢٠١٣.
- اجتماع الأمم المتحدة الدولي المعني بقضية فلسطين، في المنطقة الأفريقية، ومن المقرر مؤقتاً عقده في نيسان/أبريل ٢٠١٣.
- اجتماع الأمم المتحدة الدولي لدعم السلام الإسرائيلي - الفلسطيني، المقرر أن يعقد مؤقتاً في أيار/مايو أو حزيران/يونيه ٢٠١٣، وأن تليه مناسبة للمجتمع المدني.
- اجتماع الأمم المتحدة الدولي المعني بقضية فلسطين، في تموز/يوليه ٢٠١٣.
- اجتماع الأمم المتحدة للمجتمع المدني دعماً للسلام الإسرائيلي - الفلسطيني.

جيم - التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية

٤٠ - ستواصل اللجنة، خلال عام ٢٠١٣، التعاون بشأن القضايا المتصلة بولايتها مع الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، وبلدان حركة عدم الانحياز، ومنظمة التعاون الإسلامي، وجامعة الدول العربية. وسيدعى ممثلو هذه المنظمات والمجموعات إلى تقديم دعمهم وإلى المشاركة في برنامج اللجنة للاجتماعات والمؤتمرات الدولية.

دال - التعاون مع المجتمع المدني

منظمات المجتمع المدني

٤١ - تقدر اللجنة تقديراً عالياً العمل الذي يضطلع به المجتمع المدني لدعم الشعب الفلسطيني. وتشيد بما تضطلع به أعداد لا تحصى من نشطاء السلام، ومنهم شخصيات بارزة وبرلمانيون، من أعمال تنسم بالشجاعة على صعيد الدعوة، ومشاركاتهم في مظاهرات التنديد بجدار الفصل في الضفة الغربية وبحملة الاستيطان الإسرائيلية المتواصلة بجميع مظاهرها، وعملهم من أجل إنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة، وإبقاء دوائرهم الجماهيرية على اطلاع على واقع حياة الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال. وتشجع اللجنة الشركاء في المجتمع المدني على العمل مع حكوماتهم الوطنية وغيرها من المؤسسات لكسب دعمها التام للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجنة، من أجل قضية فلسطين. وتؤيد اللجنة أيضاً جميع مبادرات العمل الإنساني والمساعدة الرامية إلى تحسين الحياة اليومية للشعب الفلسطيني. وترى اللجنة أن من المهم بشكل خاص بناء جسور للتفاهم والثقة بين المجتمعين المدنيين الإسرائيليين والفلسطينيين وتعزيز الأهداف المشتركة للسلام والتعايش بين الشعبين. وستواصل اللجنة تقييم برنامج تعاونها مع منظمات المجتمع المدني والتشاور معه بشأن سبل زيادة مساهمته.

٤٢ - وتعترم اللجنة أن تواصل دعوة منظمات المجتمع المدني لحضور جميع الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي تنظم تحت رعايتها. فمشاركة منظمات المجتمع المدني والشخصيات البارزة والبرلمانيين والشباب وقادتهم، إلى جانب الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية، في هذه الاجتماعات، تتيح فرصة فريدة لتعزيز تبادل الآراء والأفكار، وتشجيع الحوار بين الشعوب، وتطوير وتعزيز المبادرات التي تقوم بها جميع طبقات المجتمع الدولي، لبلوغ هدف مشترك هو التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين. وتعتقد اللجنة بأن الاجتماعات والمؤتمرات التي تنظم تحت رعايتها تساعد على تعزيز الحوار الإسرائيلي - الفلسطيني على صعيد المجتمع المدني وتشكل منبرا فريدا للتفاعل بين الجانبين.

٤٣ - وستواصل اللجنة اتصالاتها بآليات التنسيق الوطنية والإقليمية والدولية بشأن قضية فلسطين وستعمل على تطوير هذه الاتصالات، بالإضافة إلى الاتصالات القائمة مع عدد كبير منفرادى منظمات المجتمع المدني. وستواصل اعتماد منظمات جديدة. ومن شأن عقد اجتماعات دورية للتشاور مع ممثلي المجتمع المدني أن يساهم في زيادة تعزيز برنامج اللجنة للتعاون مع المجتمع المدني.

٤٤ - وترى اللجنة أن من الأهمية بمكان أن تواصل تبادل المعلومات مع المجتمع المدني بشأن الأنشطة الحالية والمزمعة لكل منهما. وتطلب اللجنة من الشعبة أن تحصل على معلومات عن مبادرات المجتمع المدني وإبلاغها بها بصورة دورية من أجل تعزيز التفاعل بين المجتمع المدني واللجنة. وتطلب أيضا من الشعبة أن تواصل إصدار النشرة الإلكترونية "أخبار عمل المنظمات غير الحكومية" (NGO Action News) التي تصدر كل شهرين، وتحديث صفحة "المجتمع المدني" في موقع "قضية فلسطين" على شبكة الإنترنت (www.un.org/depts/dpa/qpai/ngo) بصورة منتظمة، وصفحة الشعبة على موقع فيسبوك (www.facebook.com/UN.palestinianrights)، باعتبارها أدوات لتبادل المعلومات والتواصل بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني.

٤٥ - وفي عام ٢٠١٣ ستستخدم الموارد المتاحة للتعاون مع المجتمع المدني لتنفيذ الأنشطة التالية:

(أ) القيام، كلما كان الأمر مناسباً وممكناً، بتنظيم اجتماعات لمنظمات المجتمع المدني بالتزامن مع الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي تعقد تحت رعاية اللجنة، أو كاجتماعات مستقلة؛

(ب) مشاركة ممثلين عن اللجنة والشعبة في المنتديات الهامة وغيرها من المناسبات المتعلقة بقضية فلسطين التي تنظمها منظمات المجتمع المدني في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم؛

(ج) عقد اجتماعات تشاور دورية مع منظمات المجتمع المدني بغية إبقائها على علم بمختلف أنشطة اللجنة، وتشجيعها على تحسين التنسيق والتعاون فيما بينها ومع اللجنة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة المعنية وتلقي وجهات نظرها حول عمل الأمم المتحدة واللجنة بوجه خاص؛

(د) تقديم إحاطات للجنة من ممثلي منظمات المجتمع المدني الإسرائيلية والفلسطينية والدولية عن التطورات على أرض الواقع وعملها من أجل دعم تحقيق الحل القائم على وجود دولتين بالوسائل السلمية؛

(هـ) تقديم المساعدة لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني لتسهيل مشاركة ممثليها في الاجتماعات التي تعقد تحت إشراف اللجنة أو التي تتلقى الدعم من اللجنة.

البرلمانات والمنظمات البرلمانية الدولية

٤٦ - تعتبر اللجنة تعاونها مع البرلمانيين في جميع أنحاء العالم إحدى أولوياتها البرنامجية، وستواصل تطوير هذا الجانب من عملها. وتؤمن اللجنة إيماناً راسخاً بأن البرلمانات الوطنية والمنظمات البرلمانية الدولية تضطلع بدور هام في تشكيل الرأي العام، وصياغة مبادئ توجيهية في مجال السياسات العامة، ومناصرة الشرعية الدولية لدعم التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين. وترى اللجنة أن خبرات المشرعين وتنظيماتهم ونفوذهم السياسي يمكن أن تفيد في توطيد العملية الديمقراطية وبناء المؤسسات في الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية، وفي تعزيز الحوار السياسي بين الطرفين وتطبيق مبادئ القانون الدولي في الجهود الرامية إلى حل النزاع. وتؤكد اللجنة مجدداً أهمية مواصلة تطوير علاقات تعاون أوثق وشراكة فعالة مع البرلمانات وممثلي الهيئات البرلمانية الدولية من أجل تشجيع النقاش، داخل كل من هذه البرلمانات، وفيما بين جميع طبقات المجتمع، بشأن السبل الكفيلة بدفع عملية السلام في الشرق الأوسط وحل قضية فلسطين. ولتحقيق هذه الغاية، ستسعى اللجنة جاهدة إلى مواصلة إشراك البرلمانيين وممثلي المنظمات البرلمانية الدولية في الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي تنظم تحت رعايتها. فإجراء مشاورات بين اللجنة وممثلي البرلمانات والمنظمات البرلمانية الدولية في المقر وفي جميع أنحاء العالم حري بأن يحسّن التعاون بين الجانبين بشأن المسائل التي تحظى باهتمام مشترك. وتولي اللجنة اهتماماً خاصاً لإشراك أعضاء الكنيست والمجلس التشريعي الفلسطيني في المناسبات التي تنظم تحت رعايتها.

هاء - برنامج المنشورات

٤٧ - ترى اللجنة أن برنامج منشورات الشعبة يشكل مصدراً هاماً للمعلومات ولأنشطة التوعية، التي تسهم في رفع درجة الوعي الدولي بمختلف جوانب قضية فلسطين، ومشاركة الأمم المتحدة وعمل اللجنة وولايتها وأهدافها. وينبغي أن تواصل الشعبة رصد ما يحدث من تطورات ذات صلة بقضية فلسطين. وينبغي أيضاً أن تواصل إصدار المنشورات التالية إلكترونياً و/أو في نسخ مطبوعة:

- نشرة شهرية عن الإجراءات التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة بقضية فلسطين
- استعراض دوري للتطورات المتصلة بعملية السلام في الشرق الأوسط

- استعراض شهري للأحداث المتعلقة بقضية فلسطين حسب تسلسلها الزمني
- تجميع سنوي للقرارات والمقررات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن قضية فلسطين
- تقارير عن الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي تعقد تحت رعاية اللجنة
- نشرة سنوية عن الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني
- موجز يصدر كل شهرين عن أنشطة المجتمع المدني المتعلقة بقضية فلسطين، بعنوان "أخبار عمل المنظمات غير الحكومية" (NGO Action News)، وهو متاح على صفحة "المجتمع المدني" في موقع "قضية فلسطين" على شبكة الإنترنت
- الدراسة المعنونة "أصول مشكلة فلسطين وتطورها"

٤٨ - وتعتقد اللجنة بأن على الشعبة أن تقوم، بالتشاور مع مكتب اللجنة، بمواصلة استعراض المنشورات الحالية وتقديم اقتراحات فيما يتعلق بتلك التي تحتاج إلى تحديث.

واو - نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين

٤٩ - تطلب اللجنة إلى شعبة حقوق الفلسطينيين أن تواصل عملها بشأن مواصلة تطوير موقع "قضية فلسطين" على شبكة الإنترنت وتوسيعه وإدارته، بما يشمل نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين. وستواصل الشعبة العمل من أجل كفالة أن تكون مجموعة الوثائق المستمدة من الأمم المتحدة والكيانات ذات الصلة التي يضمها نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين شاملة وتغطي آخر التطورات، وأن تكون طرائق الدخول إلى النظام وعرضه سهلة الاستعمال. وتشجع اللجنة الشعبة على مواصلة تطوير هذه الأداة الهامة من أجل تزويد المستعملين في جميع أنحاء العالم بمعلومات عن مختلف جوانب قضية فلسطين. وينبغي للشعبة أيضاً أن تواصل تقديم المعلومات عن أنشطتها، فضلاً عن أنشطة اللجنة، عن طريق موقعي فيسبوك (Facebook) وتويتر (Twitter) وصيغة التلقيح المبسط جدا (RSS feeds)، وإخطار المستعملين بجديد المواد المنشورة في نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين. وتطلب اللجنة إلى الشعبة أن تبلغ المكتب دورياً بحالة الأعمال المنجزة بشأن النظام وعما يحرز من تقدم في تطويره.

زاي - اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

٥٠ - وفقاً لقرار الجمعية العامة ٤٠/٣٢ بء، ستحتفل اللجنة باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. ويُتوخى أن تعقد اجتماعات خاصة للاحتفال بهذا اليوم في

٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، في مقر الأمم المتحدة، ومكتبي الأمم المتحدة في جنيف وفيينا وفي أماكن أخرى، وفقا للممارسة المتبعة. وسينظم معرض فلسطيني أو مناسبة ثقافية فلسطينية في مقر الأمم المتحدة، بالتعاون مع البعثة المراقبة الدائمة لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة.

حاء - برنامج تدريب موظفي حكومة دولة فلسطين

٥١ - ترى اللجنة أن شعبة حقوق الفلسطينيين يتعين عليها، في ضوء ما لبرنامج التدريب السنوي لموظفي حكومة دولة فلسطين من أهمية وفائدة، أن تواصل في عام ٢٠١٣ تطوير هذا البرنامج وتحسينه. ولا تزال اللجنة ترى أنه من الضروري إيلاء اهتمام خاص لمسألة تحقيق التوازن بين الجنسين عند اختيار المرشحين للبرنامج.

طاء - مواصلة الاستعراض والتقييم

٥٢ - ستواصل اللجنة استعراض برنامج عملها وتقييمه في ضوء الحالة على أرض الواقع والتطورات التي تطرأ على العملية السياسية، وستجري التعديلات اللازمة حسب الاقتضاء. وستسعى بنشاط إلى الحصول على تعقيبات من المشاركين في المناسبات التي تنظم تحت رعايتها، ومن الشركاء الآخرين، وإلى تطبيق الدروس المستفادة وأتباع أفضل الممارسات.